

ملخص البحث: إشكالات ملكية الأصول وأثرها على حملة الصكوك

تناول هذا البحث رؤية نقدية لإحدى أهم المنتجات المالية الإسلامية، التي لاقت إقبالاً واهتمامًا عالياً، إلا وهي الصكوك، من خلال رؤية نقدية (شرعية وقانونية) لطبيعة الملكية القائمة عليها، والأثر المترتب عليها بالنسبة لحقوق حملة الصكوك، حيث تتجلى إشكالية البحث بعدم توافق طبيعة هذه الملكية مع الملكية في الشريعة الإسلامية، والقوانين السائدة في البلاد العربية، ويهدف البحث إلى بيان طبيعة هذه الملكية، والتعريف بالآثار القانونية المترتب عليها بالنسبة لحقوق حملة الصكوك، وبيان مدى توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، واقتراح بدائل توافق مع الشريعة الإسلامية وتكون مقبولة قانوناً، تضمن حقوق حملة الصكوك في الأصول، كونهم ملاكها الحقيقيين، وتتجلى أهمية البحث بأنه خطوة جادة لإيجاد صيغ ملكية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين المطبقة، تخول حملة الصكوك حق النفاذ للأصول في حال إعسار أو إفلاس المنشئ عند الإطفاء، حيث تم تقسيم البحث لثلاثة مباحث، الأول: طبيعة الملكية القائمة عليها الصكوك، أما الثاني: أصول الصكوك بين الحماية وضمان الطرف الثالث، والثالث تضمن بدائل مقترحة لملكية أصول الصكوك، وأهم نتائج البحث: إن الملكية النفعية الحالية لحملة الصكوك للأصول المبنية/القائمة على الأصول، لا تجعل حملة الصكوك ملاك حقيقيين للأصول، وإن استخدام الملكية النفعية في عملية هيكلة الصكوك غير مقبولة، لأن عملية بيع الأصول أو نقل ملكيتها من المنشئ إلى الشركة ذات الغرض الخاص غير حقيقي، وبالتالي لا تتوافق مع الملكية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، إن البدائل المقترحة لملكية أصول الصكوك (حق الانتفاع، الوكالة غير القابلة للعزل، عقد التملك الرمزي، حق الاستثمار، حق الحكر) تحقق الشروط الشرعية والقانونية ورغبة المنشئ وحملة الصكوك.